

Distr.: General
11 September 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥*

الجزء الرابع
التعاون الدولي لأغراض التنمية

الباب ١٣
مركز التجارة الدولية

(البرنامج الفرعي ٦ من البرنامج ١٠ من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥)**

المحتويات

الصفحة

٢	لمحة عامة
١٥	برنامج العمل

المرفقات

٢٤	٢٠١٥-٢٠١٤	الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لفترة السنتين	الأول -
٢٥		موجز عن إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات غير المنفذة الصادرة عن هيئات الرقابة	الثاني -
٣٢	٢٠١٣-٢٠١٢	النواتج التي أُدرجت في فترة السنتين ٢٠١٣-٢٠١٢ ولن تُنفذ في فترة ٢٠١٤-٢٠١٥	الثالث -

* سيصدر موجز الميزانية البرنامجية المعتمدة بوصفه الوثيقة A/68/6/Add.1.

** A/67/6/Rev.1



لمحة عامة

الجدول ١٣-١

الموارد المالية

(بدولارات الولايات المتحدة)

٤٠ ١٤١ ٨٠٠	الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ ^(١)
(١ ١٥٩ ٢٠٠)	التغييرات المدخلة تمثيلاً مع قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٧
(١ ١٥٩ ٢٠٠)	مجموع التغيير في الموارد
٣٨ ٩٨٢ ٦٠٠	مقترح الأمين العام للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥
	(أ) بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

الجدول ١٣-٢

الموارد المتصلة بالوظائف

الرتبة	العدد	
		الميزانية العادية
١ وأ ع، ١ مد-٢، ٥ مد-١، ٢٠ ف-٥، ٣٠ ف-٤، ٢٠ ف-٤، ٢٠ ف-٣، ١٤ ف-١/٢، ٧١ خ ع (ر أ)	١٦٢	الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣
٢ ح ع (ر أ) في مكتب المدير التنفيذي، وشعبة تنمية الأسواق	(٢)	الوظائف الملغاة
١ أ ع م، ١ مد-٢، ٥ مد-١، ٢٠ ف-٥، ٣٠ ف-٤، ١٤ ف-١/٢، ٦٩ خ ع (ر أ)	١٦٠	الوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

التوجه العام

١-١٣ إن مركز التجارة الدولية هو وكالة التعاون التقني المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، حيث يتولى الجوانب العملية من تنمية التجارة. وقد أنشئ المركز في بادئ الأمر بموجب مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات) لعام ١٩٦٤، ثم أصبح يعمل منذ عام ١٩٦٨ تحت إشراف مشترك من مجموعة غات/منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة التي تتولى الإشراف عليه عن طريق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). والمركز هو الجهة التي تقوم بتنسيق المساعدة التقنية وأنشطة التعاون المضطلع بها في مجال تشجيع التجارة داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل تقديم المساعدة

ملاحظة: تُستخدم المختصرات التالية في الجداول والرسوم البيانية: أ ع م : أمين عام مساعد؛ خ ع : خدمات عامة؛ ر م، رتبة محلية؛ م ف و : موظف فني وطني؛ ر أ : الرتب الأخرى؛ م ع : الميزانية العادية؛ م خ م : الموارد الخارجة عن الميزانية.

إلى البلدان النامية، وفقاً لما أكدته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٨١٩ (د-٥٥). ويضطلع المركز بالمسؤولية عن تنفيذ البرنامج الفرعي ٦، "الجوانب التنفيذية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات"، من البرنامج ١٠، التجارة والتنمية، من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

١٣-٢ والمركز مكلف صراحة بتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والإسهام في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك عن طريق تنمية التجارة والأعمال التجارية الدولية. وتركز تدخلات المركز على ثلاثة أهداف استراتيجية هي: (أ) تعزيز عملية إدماج قطاع الأعمال التجارية في الاقتصاد العالمي من خلال توفير المعلومات التجارية وزيادة الدعم المقدم إلى واضعي السياسات؛ (ب) تعزيز مؤسسات وسياسات دعم التجارة لصالح المؤسسات المصدرة؛ (ج) تعزيز قدرة المؤسسات على التصدير لكي تتمكن من اغتنام الفرص المتاحة في السوق. وما فتئت المنتديات الإنمائية تقر بالأهمية الحاسمة التي تتسم بها تنمية التجارة والقطاع الخاص، وكذلك بالدور المركزي الذي يضطلع به مركز التجارة الدولية في مبادرة المعونة لصالح التجارة وفي تنفيذها على المستوى القطري. وبناء على ذلك، ي مطلوب من المركز رفع مستوى المساعدات التقنية المقدمة في مجال التجارة عما كانت عليه من قبل.

١٣-٣ وعقب الاضطرابات الاقتصادية الأخيرة والشكوك المحيطة بالوضع المالي في أوروبا، تباطأ نمو التجارة العالمية إلى اثنين في المائة عام ٢٠١٢، ويُتوقع أن يصل إلى ٣,٣ في المائة فقط عام ٢٠١٣. ولا يزال المستقبل غير واضح نظراً إلى استمرار ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الناتج في البلدان المتقدمة النمو، مما أدى إلى تراجع الطلب على السلع المستوردة. ونتيجة لانخفاض الطلب في البلدان المتقدمة النمو، جزئياً، تباطأ نسق النمو في الأسواق الناشئة أيضاً خلال عام ٢٠١٣.

١٣-٤ وفي هذا السياق، تشكل المعونة المقدمة لصالح التجارة استجابة مهمة للغاية، حيث تساعد البلدان على إزالة الآثار المترتبة على الأزمة، وعلى الحد من الفقر والانتقال إلى نمط نمو مستدام عن طريق تنمية الصادرات. ومن الأمور المثيرة للقلق أن المساعدة الإنمائية الرسمية انخفضت عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٧. وانخفضت أيضاً التعهدات بتقديم المعونة لصالح التجارة ي عام ٢٠١١، بنسبة ١٤ في المائة لتصل إلى ٤١,٥ بليون دولار. إلا أن هذا الانخفاض حدث أساساً في مجال تنمية البنية الأساسية الصلبة. وتوحي هذه الاتجاهات بحدوث تحول نحو زيادة التركيز على تنمية القطاع الخاص، وتعزيز التكامل الإقليمي، وتعزيز سلسلة الأنشطة المدرة للقيمة. ويتفق هذا التركيز الجديد تماماً مع ولاية مركز التجارة الدولية وأهدافه الاستراتيجية.

١٣-٥ وتقر تماماً الوثائق الختامية الصادرة عن مختلف مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية بأهمية التجارة باعتبارها عنصراً رئيسياً يسهم في التنمية، وما يقترن بها من حاجة إلى أنشطة بناء القدرات التي تركز على القطاع الخاص. وقد شدد الاجتماع الوزاري الثالث عشر لمؤتمر الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية، الذي عُقد في الدوحة خلال نيسان/أبريل ٢٠١٢، على أهمية تشجيع التجارة وتنمية الصادرات بوصفهما العوامل التي تسهم في إيجاد عولمةٍ محورها التنمية. أما الاستعراض العالمي الرابع المعني بالمعونة لصالح التجارة، الذي عُقد في جنيف خلال تموز/يوليه ٢٠١٢، فقد سلّط الضوء على أن ازدياد تجزء عمليات الإنتاج نتيجة انتشار سلاسل الأنشطة المدرة للقيمة في العالم يتيح فرصا تجارية جديدة أمام البلدان النامية، ولكنه ينطوي على مخاطر أيضا، وأن البرامج المتصلة بالتجارة ينبغي أن تُراعي فيها البيئة السياسية الأوسع نطاقا.

٦-١٣ وأكد من جديد الإعلان الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عُقد في الدوحة خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، دعم المؤتمر للأعمال القيّمة التي يضطلع بها مركز التجارة الدولية، ودعا إلى تعزيزها. واحتُتم البيان المعتمد أثناء المؤتمر الوزاري السادس، الذي عُقد في هونغ كونغ خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بالتأكيد من جديد على دور المركز، وشجع جميع أعضائه على "أن يتعاونوا مع مركز التجارة الدولية الذي يتولى إكمال الأعمال التي تقوم بها منظمة التجارة العالمية بتوفير منتدى للتفاعل بين قطاع الأعمال والمفاوضين التجاريين وإسداء المشورة العملية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لكي تستفيد من النظام التجاري المتعدد الأطراف". وأثناء المؤتمر الوزاري الثامن، الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أكد الوزراء من جديد أهمية العمل الذي يقوم به المركز المتمثل في تحسين وتعزيز مؤسسات وسياسات دعم التجارة لفائدة جهود التصدير، وتعزيز الطاقة التصديرية لدى المؤسسات للاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق. ويواصل مركز التجارة الدولية العمل بشكل وثيق مع شركائه في الفترة التي تسبق انعقاد المؤتمر الوزاري التاسع، الذي سيعقد في بالي خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٧-١٣ وتدعم جميع مشاريع المساعدة التقنية التي يضطلع بها المركز الشراكة العالمية من أجل التنمية، والهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، وبشكل خاص الغاية ١٢ التي تدعو إلى المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح وبتقيد بالقواعد ويمكن التنبؤ به ولا ينطوي على التمييز. وإضافة إلى ذلك، تسعى مشاريع محددة ينفذها المركز إلى تحقيق الأهداف ١ و ٣ و ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية. وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، سيواصل المركز تنفيذ استراتيجية تستهدف ضمان أن تكون فوائد التجارة المتأتبة من أنشطة المساعدة التقنية والتعاون على النحو التالي: (أ) موجهة نحو الفئات الضعيفة، وخاصة الجماعات الفقيرة، بغية المساعدة على إزالة الفقر (الهدف ١)؛ (ب) تعزّز التمكين الاقتصادي للمرأة (الهدف ٣) والشباب؛ (ج) تدعم الحفاظ على البيئة (الهدف ٧). وسيسعى المركز أيضا إلى مواكبة التطورات المتعلقة بخطة ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية لضمان أن تلي أنشطة المساعدة التقنية التي يقدمها متطلبات أهداف الاستدامة في المستقبل.

٨-١٣ وسيواصل المركز، حفاظاً على أنشطته، ترشيد استخدام موارده الحالية المتاحة من الميزانية العادية بهدف دعم البحوث التطبيقية، والأدوات، والمنتجات، وإعداد البرامج. وتستخدم موارد الميزانية العادية أساساً في جمع المعلومات عن الأسواق والفرص التجارية المتاحة وتحليلها واستنباط أدوات عامة يقوم بتكثيفها وتطبيقها لاحقاً كل مؤسسة أو منظمة شريكة على حدة في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. إن التركيز على البحوث التطبيقية يكفل ارتفاع مستوى معايير التعاون التقني المقدم من المركز كما يكفل فعلياً تقصير مهلة إنتاج المدخلات وتقديمها وتخفيض تكلفتها على المستوى الميداني. ويجري تكثيف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها وسيلة من وسائل دعم البحوث وتقديم مدخلات المساعدة التقنية. ولا يزال الطلب على المساعدة التقنية التي يقدمها المركز يفوق الموارد المتاحة لديه، مما يدفع المركز إلى إيجاد سبل مبتكرة لتقديم مساعدته.

٩-١٣ ويستعرض الفريق الاستشاري المشترك التابع لمركز التجارة الدولية برنامج عمل المركز سنوياً، ويشكل هذا الفريق المنتدى الرئيسي الحكومي الدولي للسياسات العامة لدى المركز، وعضويته مفتوحة أمام أعضاء الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. ويقوم كل من المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية ومجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد سنوياً باستعراض تقرير الفريق الاستشاري المشترك بما في ذلك توصياته.

١٠-١٣ وقد أقر الفريق الاستشاري المشترك، أثناء اجتماعه السنوي السادس والأربعين، الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠١٢، خطة استراتيجية جديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وإطاراً منطقياً جديداً للمركز عن الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وقد عُرضت الخطة الاستراتيجية في إطار البرنامج الفرعي ٦ من البرنامج ١٠ من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، واستعرضتها لجنة البرامج والتنسيق أثناء دورتها الثالثة والخمسين التي عُقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٣ (انظر A/68/16).

١١-١٣ ولكي تحافظ منظمة من قبيل مركز التجارة الدولية على حدودها في مجال التجارة الدولية والتعاون الإنمائي، من المهم أن تكون على علم بالتغيرات التي تطرأ على أولويات واحتياجات البلدان النامية وأن تقوم بتعديل أهدافها عند الاقتضاء. ولذلك، تعتمد الخطة الاستراتيجية الجديدة والإطار المنطقي المؤسسي الجديد على الأطر السابقة، حيث أنهما أبقيا على التركيز على المجموعات الثلاث من عملاء مركز التجارة الدولية: وهي مجموعة مقرري السياسات، ومؤسسات دعم التجارة، والشركات. إلا أن المركز خطا خطوة إضافية إلى الأمام بإدراج إنجاز متوقع متصل بتوفير المعلومات المتعلقة بالتجارة، وهو الدافع الأصلي الذي يقف وراء إنشاء المركز؛ وهو يمكن من رصد النتائج المصنفة حسب نوع الجنس لضمان أن يولي مركز التجارة الدولية القدر الكافي من العناية بالنساء والمشاريع التي تملكها النساء من خلال مساعدته التقنية؛ كما أن هذا الإنجاز المتوقع يبيّن أن المركز يطمح إلى الانتقال تدريجياً من قياس النتائج إلى قياس الأثر.

١٣-١٢ وتتضمن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ وصفا للدرب الذي سيسلكه المركز بهدف تحقيق أهدافه خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وفي هذا الصدد، تحدد الخطة عدة مراحل لإنجاز رئيسية لهذه الفترة تتصل بما يلي:

(أ) الأعمال التحضيرية لتنفيذ الإطار المنطقي المتعلق بالمركز والذي يركز على الأثر خلال فترات السنتين المقبلة. وستمثل مراحل الإنجاز الرئيسية التي ينبغي تحقيقها في هذا الصدد في ما يلي:

١' تعميق منهجيات التحليلات المراعية للجانب الجنساني التي يتم من خلالها تحليل مدى استخدام وأثر الأنشطة المتصلة بالتوعية؛

٢' المعايير المرجعية التي تقيس مدى التأثير المضاعف الذي تحدثه مؤسسات الدعم التجاري استنادا إلى ما تم معاينته من أنشطة مركز التجارة الدولية؛

٣' صقل المؤشرات الإحصائية الاجتماعية بهدف تحديد الأثر الاجتماعي (على مستوى العمل والجانب الجنساني) الذي تحدثه برامج المركز وقياس خطوط أساس المركز؛

(ب) جهود تحقيق الكفاءة في أعمال المركز. ستتمثل مراحل الإنجاز الرئيسية التي ينبغي تحقيقها في هذا الصدد في ما يلي:

١' إتمام تنفيذ نظام الأمم المتحدة للتخطيط لموارد المؤسسة (نظام أوموجا)؛

٢' إعداد البيانات المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(ج) أهداف الاستثمارات المؤسسية المخصصة للابتكار في برامج ومنتجات جديدة. ستتمثل مراحل الإنجاز الرئيسية التي ينبغي تحقيقها في هذا الصدد في ما يلي:

١' الاستفادة من الدروس المستخلصة من برنامج تحديد المعايير من أجل تحسين منهجيات تقييم الاحتياجات التي يتبعها مركز التجارة الدولية، وتحسين الخدمات المقدمة إلى مؤسسات دعم التجارة؛

٢' استغلال الفرص المتاحة من خلال إقامة شراكات جديدة فيما بين بلدان الجنوب من أجل تشجيع نقل حلول محدّدة تستهدف الترويج للتجارة من البلدان النامية الناشئة إلى أضعف البلدان؛

٣' البحث عن مجالات قطاعية ملائمة ومجالات اختصاص جديدة كي تُنفذ فيها أنشطة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، وخاصة في مجال تجارة الخدمات والصناعات المبتكرة؛

٤' تكثيف وتعميم استخدام الحلول القائمة على تكنولوجيا المعلومات، وهي تشمل التعلم الإلكتروني والتعلم من بُعد، وأنشطة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، وذلك للقيام،

على سبيل المثال، بتقليص تكاليف المعاملات التي تتحملها المشاريع التي تملكها النساء للوصول إلى الأسواق؛

٥' تشجيع البحوث والبرامج المبتكرة الجديدة من أجل تعزيز شمولية سياسات الترويج للتجارة بسبل من بينها، توسيع نطاق "التجارة الأخلاقية" والمبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في قطاعات جديدة، وتحديد مجالات وقطاعات وخدمات جديدة مدرة للقيمة تسهم في تحقيق التنمية؛

(د) توجيه مسار تطوير مجموعة أنشطة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة. ستمثل مراحل الإنجاز الرئيسية التي ينبغي تحقيقها في هذا الصدد في ما يلي:

١' توسيع نطاق وتعزيز أثر أنشطة الدعوة والنشر التي يقوم بها مركز التجارة الدولية من خلال تنظيم حلقات نقاش منتظمة وتوفير منشورات يسهل الاطلاع عليها؛

٢' الإسهام في إضفاء الشفافية على الشراكات في مجال التجارة الدولية المبرمة مع الأونكتاد، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، من أجل الحفاظ على دور المركز القيادي على المستوى العالمي ومن أجل توفير أرقى أدوات إتاحة المعلومات بشأن التجارة؛

٣' الاستفادة من الدروس المستخلصة من تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال السياسات والاستراتيجيات الوطنية، بما في ذلك الترويج لخطة تستهدف تحقيق التكامل الإقليمي؛

٤' إقامة شراكات مع وكالات أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف للاستفادة من الأثر الذي يحدثه المركز في مجال برامج تعزيز القطاع الخاص؛

٥' تنفيذ استراتيجيات جديدة تستهدف جمع الأموال وإدارة حافظات الأوراق المالية.

١٣-١٣ وسيواصل مركز التجارة الدولية، في إطار تنفيذ برامجه، سعيه نحو تزويد عملائه من البلدان بخدمات وبرامج جيدة النوعية ومنخفضة التكلفة، ومصممة لتلبية احتياجاتهم وظروفهم الخاصة، وسيعمل على ضمان استمرارية أعماله على المدى البعيد. وسيكون التحسين المتواصل لأدوات ومنهجيات المركز أحد العوامل الرئيسية في استراتيجيته لضمان استمرار توافر المساعدة التقنية المقدمة مع احتياجات النظام التجاري العالمي السريعة التطور.

١٣-١٤ وإضافة إلى مواصلة ضمان الجودة أثناء مرحلة تصميم المشاريع، سيواصل المركز أيضا تعزيز النهج الذي يتبعه إزاء تقييم الاحتياجات بهدف وضع إطار للحوار مع شركائه في البلدان المستفيدة من المشاريع حول الأهداف الإنمائية الرئيسية والاحتياجات المتصلة بالتجارة الخاصة بالبلد أو المنطقة المعنية كي يسترشد بها المركز في ما يقدمه من إسهام في تحقيق هذه الأهداف على المدى المتوسط وال المدى البعيد. وفي ظل التشاور

الوثيق مع أصحاب المصلحة في البلد وأصحاب المصلحة الإقليميين، سيؤدي النهج الذي يتبعه المركز إزاء تصميم المشاريع إلى القيام بأنشطة تركز على تحقيق النتائج وتمحور حول المجالات الرئيسية التي يحدث فيها المركز أثراً، وستكون على شكل برامج أو مشاريع ضخمة. ويجمع هذا النهج المعزز إزاء تقييم الاحتياجات وتصميم المشاريع بين خبرة مركز التجارة الدولية في مجال المساعدة التقنية، التي تستهدف تحقيق النتائج، والأهداف الإنمائية الرئيسية التي تُحدّد في إطار شراكات مع البلدان التي يتعامل معها المركز تحقيقاً لأكبر أثر ممكن.

١٣-١٥ ومن خلال مواصلة المركز التزامه بدعم أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فاق المركز هدفه المتمثل في إنفاق نسبة ٥٠ في المائة من أمواله المتأتية من موارد خارج الميزانية لصالح تلك البلدان. وفي عام ٢٠١٢، ركزت نسبة ٥٩ في المائة من أنشطة المساعدة التقنية الموجهة إلى بلدان أو مناطق معينة على تلك البلدان المستفيدة. إذ إن لدى هذه البلدان احتياجات وأولويات وقدرات استيعاب محددة، وستُصمّم المساعدة التقنية التي يقدمها المركز بما يتلاءم مع الاحتياجات الفريدة لدى كل منها. وإضافة إلى ذلك، سينصب التركيز بوجه خاص على التكامل الإقليمي وفرص التجارة الإقليمية المتاحة. وسيجري المركز مشاورات منتظمة في هذا الصدد مع اللجان الاقتصادية الإقليمية ومع مجموعات البلدان المعنية. ومن حيث التركيز الجغرافي، ستظل أفريقيا المستفيد من أكبر نصيب من المساعدة التقنية التي يقدمها المركز خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

استعراض عام للموارد

١٣-١٦ عملاً بالترتيبات الإدارية لمركز التجارة الدولية التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٧٦/٥٩، يتضمن هذا التقرير احتياجات المركز من الموارد بالفرنك السويسري وتبلغ الموارد الإجمالية المقترح تخصيصها لهذا الباب في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ما قدره ٣٠٠ ٢٠٩ ٧٣ فرنك سويسري، قبل إعادة تقدير التكاليف، بسعر صرف قدره ٠,٩٣٩ فرنك سويسري للدولار الواحد، وهو ما يعكس زيادة صافية قدرها ١٧٧ ٠٠٠ فرنك سويسري (أو ما نسبته ٢,٩ في المائة) مقارنة بميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، بمعدلاتها المنقّحة ويتماشي التغيير في حجم الموارد مع قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٧.

١٣-١٧ ومن المتوقع أن تبلغ الإيرادات المختلفة المتأتية من مصادر متنوعة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ما قدره ٤٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري، وهي تعكس نقصاناً قدره ١٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري (أو ما نسبته ٢٠ في المائة) مقارنة بالإيرادات التي وردت في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة السائدة.

١٣-١٨ ويبيّن الجدول ١٣-٤ احتياجات فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ من الموارد، معبراً عنها بالفرنك السويسري، بعد إعادة تقدير التكاليف، ووضّح فيه أن حصة كل منظمة من المنظمات الأم من ميزانية مركز التجارة الدولية تُقدّر بنحو ٨٥٠ ٩٤٠ ٣٦ فرنكا سويسريا (أي ما نسبته ٥٠ في المائة من مبلغ ٧٣ ٨٨١ ٧٠٠ فرنك سويسري)، بعد احتساب الإيرادات المتنوعة البالغة ٤٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري، أي ما يعادل ٦٣٠ ٣٤٠ ٣٩ دولاراً

الجدول ١٣-٣

الموارد المالية حسب العنصر (الميزانية الكاملة)^(أ)

(ب) بالآلاف الفرنكات السويسرية

(١) الموارد من الميزانية العادية

(حصة مساهمة كل منظمة من المنظمات الأم بالتساوي)^(ب)

التغييرات في الموارد		ولايات		مورد الفترة تعديل فني جديدة		مورد الفترة تعديل فني جديدة		مورد الفترة تعديل فني جديدة	
المجموع	قبل إعادة	السوية	النسبة	المجموع	الميزانية ^(أ)	القرار	مخطط	مورد الفترة تعديل فني جديدة	مورد الفترة تعديل فني جديدة
٢٠١٥-٢٠١٤	تقديرات الفترة	تقدير إعادة تقدير	تقدير إعادة تقدير	٢٤٨/٦٧	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١٣-٢٠١٢
٧٤ ٢٨١,٧	٧٣ ٢٠٩,٣	(٢,٩)	(٢ ١٧٧,٠)	-	(٢ ١٧٧,٠)	-	-	٧٥ ٣٨٦,٣	٦٨ ٧٥٣,١
٧٤ ٢٨١,٧	٧٣ ٢٠٩,٣	(٢,٩)	(٢ ١٧٧,٠)	-	(٢ ١٧٧,٠)	-	-	٧٥ ٣٨٦,٣	٦٨ ٧٥٣,١

برنامج العمل

البرنامج الفرعي ٦
الجوانب التشغيلية
لتشجيع التجارة
وتنمية الصادرات

(٢) الموارد الخارجة عن الميزانية

العنصر	نفقات الفترة	نفقات الفترة	تقديرات الفترة
	٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١٥-٢٠١٤
برنامج العمل	٨٠ ٩٤٨,٤	٧٦ ٠١٥,١	٨٢ ٦٣٢,٠
المجموع الفرعي	٨٠ ٩٤٨,٤	٧٦ ٠١٥,١	٨٢ ٦٣٢,٠
المجموع (١) و (٢)	١٤٩ ٧٠١,٥	١٥١ ٤٠١,٤	١٥٦ ٩١٣,٧

(أ) استُخدم سعر صرف قدره ٠,٩٣٩ فرنك سويسري للدولار الواحد في تحديد ما يعادل تلك الموارد بدولارات الولايات المتحدة.

(ب) الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية،

(ج) الحجم الإجمالي للنفقات المتكبدة بالفرنك السويسري، التي يبلغ نصيب الأمم المتحدة منها ٣٤ ٣٧٦ ٥٥٠ فرنكا سويسريا، وهو ما يعادل ٣٦ ٢٥٧ ٥٠٠ دولار.

(د) A/67/529 و Corr 1.

(هـ) إعادة التقدير الأولية للتكاليف بالفرنك السويسري بما يعادل ١ ١٤٢ ٠٠٠ دولار بسعر الصرف البالغ ٠,٩٣٩ فرنك سويسري للدولار الواحد، والتي عُرض نصيب الأمم المتحدة (٥٠ في المائة) منها في الجدول ١٣-٣ من الوثيقة (A/68/6(Sect.13)).

الجدول ١٣-٤

الاحتياجات المقدرة من الموارد (الميزانية الكاملة ومساهمة كل منظمة من المنظمات الأم بالتساوي)^(أ)(ب)

(بآلاف الفرنكات السويسرية)

العنصر	التغييرات في الموارد										
	تقديرات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	إعادة تقدير التكاليف ^(د)	إعادة تقدير التكاليف	النسبة المئوية	المجموع قبل	الوارد في تقرير	الوارد في تقرير	تعدّل في جديدة	ولايات	مورد الفترة (الأثر المرجأ وتغييرات	نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢
المتصلة بالوظائف	٦٠ ٩١٢,٣	١٠ ٧٢,٣	٥٩ ٨٣٩,٩	(٠,٨)	(٤٦٩,١)	-	(٤٦٩,١)	-	-	٦٠ ٣٠٩,٠	٥٢ ٤٧٩,٣
غير المتصلة بالوظائف	١٣ ٣٦٩,٤	-	١٣ ٣٦٩,٤	(١١,٣)	(١ ٧٠٧,٩)	-	(١ ٧٠٧,٩)	-	-	١٥ ٠٧٧,٣	١٦ ٢٧٣,٨
المجموع الفرعي	٧٤ ٢٨١,٧	١٠ ٧٢,٣	٧٣ ٢٠٩,٣	(٢,٩)	(٢ ١٧٧,٠)	-	(٢ ١٧٧,٠)	-	-	٧٥ ٣٨٦,٣	٦٨ ٧٥٣,١
مخصوما منه الإيرادات المتنوعة	٤٠٠,٠	-	٤٠٠,٠	(٢٠,٠)	(١٠٠,٠)	-	-	-	-	٥٠٠,٠	-
صافي المبلغ المقرّر أن تتقاسمه كل منظمة من المنظمات الأم	٧٣ ٨٨١,٧	-	-	-	-	-	-	-	-	٧٤ ٨٨٦,٣	-
مساهمة كل منظمة من المنظمات الأم	٣٧ ٩٤٠,٩	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٧ ٤٤٣,١	-

(أ) استُخدم سعر صرف قدره ٠,٩٣٩ فرنك سويسري للدولار الواحد في تحديد ما يعادل ذلك بدولارات الولايات المتحدة.

(ب) الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية.

(ج) الحجم الإجمالي للنفقات المتكبدة بالفرنك السويسري، التي يبلغ نصيب الأمم المتحدة منها ٣٤ ٣٧٦ ٥٥٠ فرنكا سويسريا، وهو ما يعادل ٣٦ ٢٥٧ ٥٠٠ دولار.

(د) A/67/529 و Corr.1.

(هـ) إعادة التقدير الأولية للتكاليف بالفرنك السويسري بما يعادل ١ ١٤٢ ٠٠٠ دولار بسعر الصرف البالغ ٠,٩٣٩ فرنك سويسري للدولار الواحد، والتي عُرض نصيب الأمم المتحدة (٥٠ في المائة) منها في الجدول ١٣-٣ من الوثيقة (A/68/6 (Sect.13) وإعادة تقدير التكاليف مقابل الموارد المتصلة بالوظائف هي على سبيل الاسترشاد ولأغراض العرض.

الجدول ١٣-٥

الموارد المتصلة بالوظائف (الميزانية الكاملة)

الوظائف المؤقتة		الوظائف الثابتة الممولة من الميزانية العادية		الوظائف الثابتة الممولة من الميزانية العادية		الوظائف الثابتة الممولة من الميزانية العادية		الفئة الفنية والفئات العليا
مجموع	موارد خارجة عن الميزانية ^(أ)	الميزانية العادية	الميزانية العادية	الميزانية العادية	الميزانية العادية	الميزانية العادية	الميزانية العادية	
-٢٠١٤	-٢٠١٢	-٢٠١٤	-٢٠١٢	-٢٠١٤	-٢٠١٢	-٢٠١٤	-٢٠١٢	
٢٠١٥	٢٠١٣	٢٠١٥	٢٠١٣	٢٠١٥	٢٠١٣	٢٠١٥	٢٠١٣	
								أ ع م
١	١	-	-	-	-	١	١	مد-٢
١	١	-	-	-	-	١	١	مد-١
٦	٦	١	١	-	-	٥	٥	ف-٥
٢٢	٢٢	٢	٢	-	-	٢٠	٢٠	ف-٣/٤
٥٦	٥٦	٦	٦	-	-	٥٠	٥٠	ف-١/٢
١٤	١٤	-	-	-	-	١٤	١٤	
١٠٠	١٠٠	٩	٩	-	-	٩١	٩١	المجموع الفرعي
								الخدمات العامة
٨٠	٨٢	١١	١١	-	-	٦٩	٧١	رتب أخرى
٨٠	٨٢	١١	١١	-	-	٦٩	٧١	المجموع الفرعي
١٨٠	١٨٢	٢٠	٢٠	-	-	١٦٠	١٦٢	المجموع

(أ) الوظائف العشرون ممولّة في إطار تكاليف دعم البرامج.

التغييرات المدخلة تمثيلاً مع أحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٧

١٩-١٣ يُقترح إدخال تغييرات على الموارد قدرها ٢ ١٧٧ ٠٠٠ فرنك سويسري تمثيلاً مع أحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٧، على النحو المبين في الجدول ١٣-٦ أدناه.

التغييرات المدخلة على الموارد تمشيا مع أحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٧

التخفيضات في أهداف الأداء	التخفيضات في حجم المخرجات	البيان	البند صافي التخفيضات في المدخلات
		تخفيض في الدعم الإداري بمكتب المديرية التنفيذية؛ ولوازم المكتبة وموادها؛ والاتصالات والمناسبات؛ والبرنامج المتعلق بوضع نقاط مرجعية لمؤسسات دعم التجارة	١ برنامج العمل إلغاء: ١ خ ع (رأ) مساعد إداري ١ خ ع (رأ) كاتب لشؤون المكتبات تخفيض: تكاليف الموظفين الأخرى الخدمات التعاقدية اللوازم والمواد الأثاث والمعدات
		مجموع صافي التخفيضات: ٢ ١٧٧ ٠٠٠ فرنك سويسري	
		سيتمنى إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) المقترح في مكتب المديرية التنفيذية، وإجراء تخفيض في الاحتياجات من الموارد، تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى، لأغراض المساعدة المؤقتة العامة بمهدف توكلي مهام الموظفين الغائبين في إجازات مرضية، وذلك نتيجة لتحسّن الدعم الإداري المستمر الذي تحقق باستخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغير ذلك من الإجراءات المتخذة لتعزيز الكفاءة.	
		وسيتمنى إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) المقترح في شعبة تنمية الأسواق، دوائر المعلومات التجارية، نتيجة لأوجه الكفاءة المتوقع تحقيقها من التخلي عن المواد المطبوعة والانتقال تدريجياً إلى استخدام مورد معلومات يعمل بالتكنولوجيا الرقمية.	
		ويعكس الحفض المقترح، تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى، نقصاناً في التعاقد مع مقدمي المساعدة في مجال تصميم الرسوم البيانية لأغراض الاتصالات وتنظيم المناسبات وإصدار المنشورات، ووضع نقاط مرجعية لمؤسسات دعم التجارة. غير أن مركز التجارة الدولية سيسعى إلى تأمين موارد خارجة عن الميزانية لتمويل هذه الاحتياجات.	
		وجميع منشورات مركز التجارة الدولية متاحة بنسختها المطبوعة والإلكترونية. وسيؤدي التخفيض المقترح، تحت بند الخدمات التعاقدية، إلى تقليص تعميم النسخ الورقية وهو يستلزم زيادة الاعتماد على النسخ الرقمية، دون الإضرار بالجهات التي ليس لديها سوى وسائل الحصول على النسخ المطبوعة.	

التخفيضات في أهداف الأداء	التخفيضات في حجم المخرجات	البيان	البند صافي التخفيضات في المدخلات
		<p>ويعكس الخفض المقترح، تحت بند اللوازم والمواد، نقصانا مزدوجا في ما هو متاح من اشتراكات في الخدمات اللازمة للمكتبة. أولا، أُجري استعراض للاشتراكات، ولن يلي مركز التجارة العالمية على نحو مركزي سوى الاحتياجات الرئيسية للموظفين، مما سيتطلب منهم البحث في محتويات أخرى بصورة مستقلة من نشأت لديهم حاجة إلى ذلك. ثانيا، سيقصر عدد قواعد البيانات المتاحة لمنشورَي المركز المعنويين Trade Map (خريطة التجارة) و Market Insider (المصادر المطلعة على الأسواق) على القواعد التي تتضمن أداء المهام الحيوية.</p> <p>وتحت بند الأثاث والمعدات، يُقترح تديد دورة حياة معدات الحواسيب المكتبية والمحمولة المدرجة في الميزانية بفترة ٦ أشهر، بحيث تمتد من ٤ سنوات إلى ٤,٥ سنوات.</p> <p>وستسهم كذلك الإجراءات المتخذة لتعزيز الكفاءة، بما في ذلك خفض أسطول مركبات مركز التجارة الدولية من ثلاث مركبات إلى مركبتين، في الحد من استهلاك الكهرباء والوقود.</p>	

موارد أخرى مقررة وخارجة عن الميزانية

٢٠-١٣ من المقدّر أن تتاح موارد خارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ تبلغ نحو ٨٨ مليون دولار، أي ما يعادل ٦٣٢ ٠٠٠ فرنك سويسري. ويمثل ذلك زيادة تناهز نسبتها ٨,٧ في المائة، بدولارات الولايات المتحدة، من إجمالي النفقات الخارجة عن الميزانية والمتكبدة/المتوقعة خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٢، زاد المركز مساعداته التقنية، الممولة من موارد خارجة عن الميزانية، بنسبة ٤٠ في المائة، أي من ٢٥,٣ مليون دولار إلى ٣٥,٥ مليون دولار. وتكتمل الموارد الخارجة عن الميزانية الاعتمادات المرصودة في إطار الميزانية العادية وتمكّن المركز من تنفيذ مشاريعه المتعلقة بالتعاون التقني عن طريق الاستعانة بالأدوات وقاعدة المعارف اللتين تم تطويرهما باستخدام موارد الميزانية العادية.

معلومات أخرى

٢١-١٣ عملا بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨، حدّد مركز التجارة الدولية موارد تلزم لاضطلاعه بأنشطة التقييم في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ تقدّر بمبلغ ٢ ٢٥٨ ٠٠٠ دولار، منها مبلغ ٩٢٨ ٠٠٠ دولار في إطار الميزانية العادية ومبلغ ١ ٣٣٠ ٠٠٠ دولار في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية. وسيُحدّد النطاق الدقيق لأنشطة التقييم خلال فترة السنتين استنادا إلى تنفيذ خطط التقييم التي تُوضع سنويا.

٢٢-١٣ وفيما يتعلق بالدروس المستفادة، تُظهر التقييمات التي أجريت خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ أن مركز التجارة الدولية، بوصفه هيئة فرعية مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، يقدم شكلاً فريداً من أشكال المساعدة التقنية التي يُعتقد أنها تجلب قيمة إضافية. وقد أسفرت المساعدة التقنية التي قدمها المركز عن تغيير إيجابي حققته الجهات المستفيدة منها. أما التحدي المائل أمام المركز في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ فيمكن في العمل على زيادة وفورات الحجم وتوسيع نطاق الأنشطة، التي يتعين تحقيقها بتعزيز الشبكات الكفيلة بتيسير الإنجاز بقدر أكبر من الكفاءة، وتحسين الدعم المقدم فيما بعد الإنجاز، ونشر المعارف والقدرات على الصعيدين القطري والإقليمي على حد سواء. وسيتوقف نجاح ذلك المسعى أيضاً على الاستمرار في غرس ثقافة إدارة الأداء التي يكون التقييم في إطارها أداةً رئيسية.

٢٣-١٣ وبناءً على الدروس المستفادة من تقييمات سابقة، تتمثل أولويات وظيفة التقييم لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في ما يلي:

(أ) إنجاز تقييم خارجي مستقل لمركز التجارة الدولية يشمل الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٢. ويستهدف التقييم استعراض التقدم المحرز والدروس المستفادة في أعقاب التقييم السابق للمركز عام ٢٠٠٦؛ ودعم خضوع المركز للمساءلة من خلال البرهنة على نتائج أنشطته وآثارها؛ وتوصية المركز بالتوجيه الاستراتيجي والتنفيذي اللازم للسنوات المقبلة؛

(ب) تنفيذ خطط عمل للتقييم السنوي، تشمل برامج مركز التجارة الدولية، والعمل المضطلع به في بلدان أو مناطق محددة، والأدوات والمنهجيات، والسياسات والاستراتيجيات، والعمليات الداخلية الحاسمة؛

(ج) تعزيز إدماج الدروس المستفادة من التقييمات في آليات تصميم المشاريع وكفالة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم؛

(د) بذل جهود خاصة لنشر التقييم الذاتي في المركز عن طريق التدريب، وتحسين القوالب النموذجية، ووضع نظام لمراقبة الجودة.

٢٤-١٣ ويهدف برنامج منشورات المركز، الذي يشكّل جزءاً من برنامجه الشامل للتعاون التقني، إلى مساعدة قطاع الأعمال التجارية ومؤسسات دعم التجارة ومقرري السياسات في البلدان النامية على الوصول بسهولة إلى المعلومات والتحليل دعماً لتنمية الصادرات. فخلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، سيوفر برنامج منشورات المركز قيادة فكرية في ما يتعلق بالقضايا الرئيسية المؤثرة في التجارة الدولية وسيواصل تنقيف وإعلام مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي، مع الاستمرار في إطلاع الجهات المانحة على مشاريع المركز وخبراته. وعلاوة على ذلك، ستوجه منشورات المركز مقرري السياسات، ومؤسسات دعم التجارة، والأعمال التجارية في ما يتعلق بمجموعة من المواضيع التجارية التي تهدف إلى تحقيق "استدامة أثر التصدير" ومن ثم الإسهام في تسخير التجارة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، سيقوم المركز بتحديث وتعهد مكتبته الرقمية التي تحتوي على نصوصه المرجعية الأكثر شعبية؛ وسيواصل

إصدار منشورات موجهة إلى قطاعات وأقاليم محددة، وسيقدم مجموعة مختارة من مقالات الرأي ذات القيمة العالمية تتناول القضايا الرئيسية التي تؤثر في التجارة. وسيتيح المركز هذه المنافع العامة لعملائه على نطاق أوسع من خلال تعزيز موقعه الشبكي ونظم التوزيع المعمول بها لديه.

٢٥-١٣ ومن المتوقع أن تصدر المنشورات المتكررة وغير المتكررة على النحو الموجز في الجدول ١٣-٧ أدناه.

الجدول ١٣-٧

موجز المنشورات

المنشورات	الفعيلة للفترة ٢٠١١-٢٠١٠		المقدرة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢		المقدرة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	
	المطبوعة الإلكترونية	المطبوعة الإلكترونية	المطبوعة الإلكترونية	المطبوعة الإلكترونية	المطبوعة الإلكترونية	المطبوعة الإلكترونية
المتكررة	٤٨٢	-	٣٠	-	١٦	-
غير المتكررة	٨١	-	٣٤	-	٥٢	-
المجموع	٥٦٣	-	٦٤	-	٦٨	-

برنامج العمل

٢٦-١٣ سينفذ برنامج العمل وفقاً للاستراتيجية المبينة بالتفصيل تحت البرنامج الفرعي ٦ من البرنامج ١٠ من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وسوف يُستفاد في إطار هذا البرنامج الفرعي من النتائج التي تحققت والدروس التي استُخلصت في فترات السنتين السابقتين.

٢٧-١٣ وتخضع مهمة التوجيه التنفيذي والإدارة المتعلقة بالمركز لمسؤولية مكتب المديرية التنفيذية في حين تتولى ثلاث شعب فنية تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية؛ وهذه الشعب هي شعبة البرامج القطرية وشعبة تنمية الأسواق وشعبة الأعمال والدعم المؤسسي. وتنجز شعبة دعم البرامج ما يلزم من الخدمات الإدارية واللوجستية وخدمات دعم البرامج.

٢٨-١٣ ويتولى مكتب المديرية التنفيذية القيادة الاستراتيجية فيما يتعلق بتطوير المركز وإدارته. إذ يقوم المكتب بقيادة وتنسيق برنامج عمل المركز ويضطلع بالمسؤولية عن التخطيط الاستراتيجي، وإدارة المخاطر، وتعبئة الموارد، والشراكات، والاتصالات، والمهام الرئيسية المتمثلة في التقييم والرصد وضمان النوعية. ويمثل المكتب المركز على المستوى التنفيذي أمام الحكومات وهيئات الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات. ويضطلع مكتب نائب المديرية التنفيذية بالمسؤولية عن ضمان حسن سير الأنشطة التنفيذية المتعلقة بالمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وعن الموازنة بين أعمال الشعبتين التقنيتين وشعبة البرامج القطرية.

٢٩-١٣ وتضمن شعبة البرامج القطرية امتلاك البلدان زمام الأمور، واتساق وتأثير ما يمنحه المركز من معونة لصالح التجارة؛ وتنسق أنشطة المركز في البلدان المستفيدة من البرامج مع أصحاب المصلحة والشركاء في التنمية الرئيسيين؛ وتطوير قدرات المركز بناء على منهجية أفضل لتقييم الاحتياجات وتصميم المشاريع؛ وتحقيق التآزر والاتساق في تنفيذ المشاريع والبرامج. وتشمل الشعبة المكاتب الجغرافية/الإقليمية الخمسة؛ وقسم استراتيجية التصدير؛ وقسم دور الأعمال التجارية في السياسة العامة للتجارة.

٣٠-١٣ وتقدم شعبة تنمية الأسواق إلى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية خدمات رئيسية في مجالي المعلومات التجارية والتنمية القطاعية بهدف تعزيز القدرة التنافسية لدى القطاع الخاص والاستفادة من تطور الفرص المتاحة في الأسواق. وستقوم الشعبة بالبناء على المشاريع والبرامج الناجحة وتوسيع نطاقها بهدف زيادة التأثير والاستدامة تماشياً مع تركيز المركز عموماً على المشاريع الأكبر والأطول مدى؛ وسوف تستمر في التكيف مع التغيرات الهيكلية العالمية مثل تزايد أهمية التجارة في الخدمات والسلاسل العالمية المدرة للقيمة، والاستجابة لمتطلبات السوق تحقيقاً لمزيد من الاستدامة البيئية وزيادة الشفافية في التجارة، بما في ذلك التدابير غير المتصلة بالتعريفات. وتتبع الشعبة بالأساس نهجاً قائماً على السوق وسوف تركز أنشطتها على المجموعات الرئيسية الثلاث المستفيدة من خدمات المركز وهي: مقرر السياسات (دعم وضع السياسات والاستراتيجيات)؛ ومؤسسات دعم التجارة (باعتبارها أساساً مضاعفات للقيمة)؛ والمؤسسات (التي تستخدم مباشرة المعلومات التجارية، والموارد القطاعية، والأدوات المتاحة على شبكة الإنترنت).

٣١-١٣ وستواصل شعبة الأعمال والدعم المؤسسي بذل جهودها الرامية إلى تقديم حلول متكاملة ومصممة حسب الطلب إلى مؤسسات دعم التجارة والشركات في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إسهاماً في تحسين القدرة التنافسية لدى المصدرين، وتعزيز مؤسسات دعم التجارة وإنشاء بيئة مواتية للأعمال التجارية. وستعمل الشعبة بتعاون وثيق مع مكاتب المركز الجغرافية/الإقليمية وخبراء تنمية الأسواق على ضمان أن تكون الحلول مناسبة ومتسقة. وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ستواصل الشعبة تطوير الأدوات والمنهجيات بهدف تيسير نشر تلك الحلول ومحاكاتها في البلدان المستفيدة من البرامج، والإسهام في ما يقيمه المركز من شراكات وما يعده من مبادرات فيما يتعلق بالتواصل الذي يستهدف تشجيع التعلم من الأقران.

٣٢-١٣ وتضطلع شعبة دعم البرامج بالمسؤولية عن تقديم المساعدة على إدارة برامج المركز بهدف ضمان فعالية وكفاءة إدارة واستخدام موارد المركز البشرية والمالية والمادية وغيرها من الموارد المتاحة لتنفيذ لبرنامج عمل المركز. وتقدم الشعبة الدعم اللوجستي والإداري إلى المركز وفق السلطات المفوضة لها وفي إطار المساءلة عن أعمال المركز. كما تضطلع الشعبة بالمسؤولية عن دقة تسجيل جميع نفقات المركز من الميزانية العادية ومن الموارد الخارجة عن الميزانية والإبلاغ عنها في الوقت المحدد ورصدها رصداً فعالاً، وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة؛ وعن استخدام الموارد المالية المتاحة للمركز استخداماً فعالاً. وتضطلع الشعبة بالمسؤولية

عن دعم عملية تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في المركز، التي من المقرر أن تتم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وكذلك النظام الجديد للتخطيط للموارد في المؤسسة، أو موجا. وتسدي الشعبة المشورة القانونية وتقديم الدعم اللوجستي وتيسر الاتصال في ما يتعلق بالمسائل الأمنية في مقر المركز في جنيف وفي الميدان معا وتتولى إدارة الأصول المادية التي لدى المركز ومراقبة عملية جرد الموجودات.

١٣-٣٣ ويسلم المركز بأن إشراك أصحاب المصلحة وبناء شراكات متينة ضروريان لتحقيق برنامج عمله وإنجاز ما يرتبط بذلك من نتائج إنمائية. ولذلك، يولي المركز أهمية كبيرة للشراكات، ويضطلع بأنشطة التعاون التقني بالتنسيق مع الهيئتين المؤسستين له، وهما الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، ومع مجموعة متنوعة من الوكالات من داخل منظومة الأمم المتحدة ومن خارجها. وسيواصل المركز أداء دور نشط في إطار المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وفي العمل عن كثب مع وكالات أخرى يجمعه بها العمل الموحد تحت مظلة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، سيستمر التعاون مع وكالات تقديم المعونة في إطار مبادرتي الإطار المتكامل المعزز والمعونة لصالح التجارة. وسيجري ترسيخ الشراكات القائمة مع الشركاء الحاليين ومقدمي برامج بناء القدرات المتصلة بالتجارة، مثل أمانة الكومنولث، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، واللجان الاقتصادية الإقليمية، ومصارف التنمية الإقليمية. وسيعزز كذلك التعاون المباشر مع وكالات التعاون التقني الثنائية وبخاصة المنتمة منها إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وذلك في مجال تصميم الأنشطة الميدانية وتنفيذها. وسيتم على نحو منهجي استكشاف فرص إقامة شراكات مع الجهات المانحة غير التقليدية، بما في ذلك القطاع الخاص.

١٣-٣٤ وفي ما يتعلق بقياس ما تحقق من نتائج والمساءلة عنها أمام أصحاب المصلحة، ستظل نهج الإدارة القائمة على النتائج أولوية من أولويات المركز في مجال تعزيز المساءلة. ومنذ عام ٢٠١١، عمل المركز على وضع نظام متكامل للنتائج الإنمائية يربط نواتج ونتائج جميع مشاريع المساعدة التقنية بإطاره الاستراتيجي. وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، أتاح المركز المعلومات المتعلقة بنتائج عام ٢٠١٢ أمام الجمهور على موقعه الشبكي. وبإمكان أصحاب المصلحة تقييم النتائج الفعلية والمقررة للمركز حسب المشروع والبلد. وقد رحبت الدول الأعضاء بهذا المستوى من الشفافية في الاجتماع السنوي السابع والأربعين للفريق الاستشاري المشترك المعقود عام ٢٠١٣. وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، سيواصل المركز بذل جهوده الرامية إلى تعزيز المساءلة، بطرق منها مواصلة تحسين جهوده الرامية إلى قياس أثر أنشطته. وتحقيقا لهذه الغاية، يجري وضع إطار لتقييم الأثر، كما توضع الصيغة النهائية لمنهجيات ذات صلة، خاصة بقياس الأثر.

أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال تطوير التجارة والأعمال التجارية الدولية

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(أ) تعزيز دمج قطاع الأعمال التجارية في الاقتصاد العالمي من خلال معلومات التجارة وتعزيز الدعم المقدم إلى مقرري السياسات

(أ) '١' زيادة عدد المستعملين من الذكور والإناث الذين يستفيدون من معلومات التجارة، بما في ذلك الحالات التي يكون فيها المنظور الجنساني في التجارة مدججا في استراتيجيات التنمية الوطنية، وذلك نتيجة للدعم المقدم من المركز بهدف تمكين متخذي القرارات من إعداد و/أو تصميم برامج وسياسات فعالة لتطوير التجارة

مقاييس الأداء

الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: لا ينطبق

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٥٣ ٠٠٠ مستعمل

'٢' زيادة عدد العملاء من الذكور والإناث الذين يعبرون عن وعيهم بالأنشطة المتصلة بالنظام التجاري من خلال الدعم المقدم من المركز بهدف تمكين متخذي القرارات من فهم احتياجات الأعمال التجارية وتهيئة بيئة مؤاتية للأعمال التجارية

مقاييس الأداء

الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: لا ينطبق

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢ ٠٠٠ عميل

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

مؤشرات الإنجاز

'٣' زيادة عدد الحالات التي أثرت فيها المواقف التفاوضية للبلدان من خلال المدخلات التحليلية ومشاركة القطاع التجاري، وذلك بدعم من المركز، بهدف تمكين متخذي القرارات من إدماج أبعاد الأعمال التجارية في المفاوضات التجارية

مقاييس الأداء

(عدد المواقف التفاوضية)

الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٥٢

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٠٠ موقف

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٢٥ موقف

(ب) تعزيز مؤسسات وسياسات دعم التجارة لصالح (ب) '١' عدد المؤسسات التي تبليغ عن تحسينات في أدائها الإداري و/أو في خدماتها المقدمة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم نتيجة للمساعدة المقدمة من المركز

مقاييس الأداء

الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ١٣٧ مؤسسة

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٣٩ مؤسسة

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٢٠ مؤسسة

'٢' عدد المؤسسات التي تبليغ عن تحسينات نتيجة لانضمامها إلى شبكات يدعمها المركز

مقاييس الأداء

الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: لا ينطبق

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٨٥ مؤسسة

٣' عدد المؤسسات التي تبلغ عن تحسينات في تعزيز التجارة وسياسات تطوير الصادرات في بلدها نتيجة للمساعدة المقدمة من المركز
مقاييس الأداء

٢٠١٠-٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: لا ينطبق

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٨٥ مؤسسة

(ج) تعزيز قدرات المنشآت التصديرية بغية الاستجابة (ج) ١' زيادة عدد المنشآت التي تمكنت من وضع استراتيجيات سليمة لأعمال تجارية دولية من خلال تدريب قدامه المركز، على نحو مباشر أو غير مباشر، على مسائل إدارة التصدير
مقاييس الأداء

الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٢ ٤٩٧ منشأة

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١ ١٨٢ منشأة

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١ ٣٠٠ منشأة

٢' زيادة عدد المنشآت التي أصبحت مهيأة للتصدير من خلال أنشطة تدريب قدامها المركز، على نحو مباشر أو غير مباشر، مع التركيز على الاستعداد للتصدير
مقاييس الأداء

الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ١ ٧٠٠ منشأة

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢ ٠٠٠ منشأة

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١ ٩٠٠ منشأة

٣' زيادة عدد المنشآت التي التقت بمشترين محتملين وأبرمت، نتيجة لذلك، معاملات تجارية من خلال الدعم المقدم من المركز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

مؤشرات الإنجاز

مقاييس الأداء

الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٦٢٠ منشأة

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢٧٩ منشأة

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٦٠٠ منشأة

'٤' زيادة حصة الشركات المملوكة للنساء، التي أبلغت عن تحسّن في كفاءة العمليات المتصلة بالتصدير، والتي دخلت إلى أسواق جديدة أو أقامت صلات تجارية، وذلك نتيجة للمساعدة المقدمة من المركز

مقاييس الأداء

الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: لا ينطبق

هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٧٠٠ شركة

العوامل الخارجية

٣٥-١٣ سيحقق البرنامج الفرعي أهدافه وإنجازاته المتوقعة بافتراض ما يلي: (أ) تواصل المشاركة الكاملة والالتزام التام بالعمل مع المركز من جانب المجتمع الدولي والأطراف المعنية الأخرى؛ (ب) عدم وجود نقص كبير في المبالغ الفعلية المستلمة من مصادر خارجة عن الميزانية؛ (ج) بقاء القدرات السياسية والظروف الجغرافية في البلدان المتلقية مستقرة من أجل تنفيذ الأنشطة البرنامجية؛ (د) عدم حدوث تغيير في ولايات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي لها أثر في أعمال المركز؛ (هـ) عدم حدوث تدهور في البيئة المواتية في البلدان المستفيدة المتمثلة في السياسات الضريبية والمالية وغيرها من التدابير، بما في ذلك البنية الأساسية المادية.

النواتج

٣٦-١٣ ستعجز خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، النواتج التالية:

(أ) تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء (من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية):

'١' تقديم الخدمات الفنية: الاجتماعات السنوية التي يعقدها الفريق الاستشاري المشترك (٦)؛ واجتماعات اللجنة الاستشارية للصندوق الاستئماني التابع للمركز (٤)؛

٢' وثائق الهيئات التداولية: التقرير السنوي عن أنشطة المركز ومرفقاته (٢)؛ وتقارير الفريق الاستشاري المشترك (٢)؛ وتقارير اللجنة الاستشارية للصندوق الاستئماني التابع للمركز (٤)؛

(ب) أنشطة فنية أخرى (من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية):

١' المنشورات المتكررة: المجلات (٨)؛ والكتب المتكررة (٦)؛ والأوراق المتكررة (٢)؛

٢' المنشورات غير المتكررة: الكتب غير المتكررة (١٥)؛ والأوراق غير المتكررة (٣٧)؛

٣' الرسائل الإخبارية المتكررة (١٨٠)؛ والرسائل الإخبارية غير المتكررة (٣٢)؛ والكتيبات الإرشادية المتكررة (٤)؛ والكتيبات الإرشادية غير المتكررة (٦٨)؛ وصحائف الوقائع المتكررة (٢٠)؛ وصحائف الوقائع غير المتكررة (٩)؛ والمواد المتنوعة (٣٦)؛

٤' الموارد السمعية - البصرية (٢)؛

٥' النشرات الصحفية (٦٠)؛ والمؤتمرات الصحفية (٦)؛

٦' المناسبات الخاصة (٥)؛

٧' المواد التقنية المتاحة للمستعملين الخارجيين (قواعد البيانات والمواقع الشبكية) (٢٢)؛

٨' سُنَّاح أيضا بانتظام خدمة للرد على استفسارات شبكة مؤسسات دعم التجارة التابعة للمركز، تعالج نحو ٢٧٠ استفسارا فنيا.

(ج) التعاون التقني:

١' الخدمات الاستشارية (من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية): سيجري تنظيم زهاء ٦٠٠ ١ بعثة قصيرة الأجل، استجابة للطلبات الواردة من الحكومات والمؤسسات على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي، بغية تقييم وتصميم وصياغة وتنفيذ مشاريع أو مكونات برامج محددة تتعلق بالتعاون التقني. وستشمل المجالات التقنية المحددة التي تغطيها الخدمات الاستشارية تقييمات الاحتياجات، واستراتيجية التصدير، وسياسات الأعمال التجارية والتجارة، وتعزيز مؤسسات دعم التجارة؛ والمعلومات المتعلقة بالتجارة؛ والقدرة التنافسية لدى المصدرين؛

٢' التدريب الجماعي (من الموارد الخارجة عن الميزانية): زهاء ٧٠٠ نشاط للتدريب والتوعية (زهاء ١٠٠ ٢١ مشارك) حول مواضيع منتقاة؛

٣' المشاريع الميدانية (من الموارد الخارجة عن الميزانية): ١٣٥ مشروعا (٩١ مشروعا على الصعيد الوطني، و ٢٥ مشروعا على الصعيد الإقليمي، و ١٩ مشروعا على الصعيد الأقليمي).

الاحتياجات من الموارد (الميزانية الكاملة)

(بآلاف الفرنكات السويسرية)

الوظائف	الموارد (بآلاف الفرنكات السويسرية)		الفترة	
	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١٥-٢٠١٤		
			تقديرات الفترة	
	٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٢
				الميزانية العادية
	١٦٠	١٦٢	٥٩٨٣٩,٩	٦٠٣٠٩,٠
	-	-	١٣٣٦٩,٤	١٥٠٧٧,٣
	١٦٠	١٦٢	٧٣٢٠٩,٣	٧٥٣٨٦,٣
	٢٠	٢٠	٨٢٦٣٢,٠	٧٦٠١٥,١
	١٨٠	١٨٢	١٥٥٨٤١,٣	١٥١٤٠١,٤

٣٧-١٣ يبلغ إجمالي الموارد اللازمة لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٤ في إطار هذا الباب ٣٠٠ ٢٠٩ ٧٣ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وفقا لسعر الصرف الذي يبلغ ٩٣٩,٠. للدولار الواحد أي ما يمثل انخفاضا صافيا قدره ١٧٧ ٠٠٠ فرنك سويسري (أو ٢,٩ في المائة). ويأتي هذا النقصان متوائما مع قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٧، وفقا لما هو مبين في البند ١ من الجدول ١٣-٦ من هذا التقرير. وتشمل الاحتياجات الإجمالية المقترحة للباب ١٣ لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٤ ما يلي:

(أ) مبلغ قدره ٥٩ ٨٣٩ ٩٠٠ فرنك سويسري، في إطار الموارد المتصلة بالوظائف، حُصص لوظائف عددها ١٦٠ وظيفة (٩١ وظيفة من الفئة الفنية و ٦٩ وظيفة من فئة الخدمات العامة)، أي ما يمثل نقصانا قدره ٤٦٩ ١٠٠ فرنك سويسري يعزى إلى اقتراح إلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في مكتب المديرية التنفيذية وفي شعبة تنمية الأسواق؛

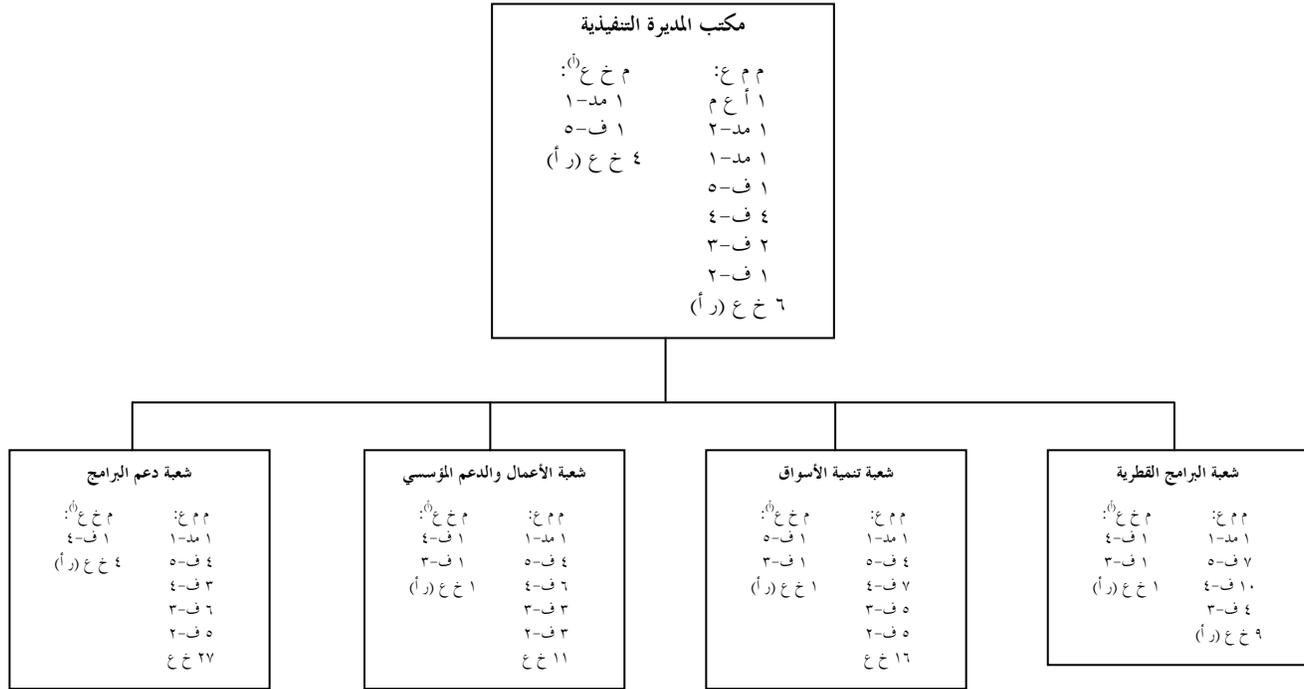
(ب) ومبلغ قدره ١٣ ٣٦٩ ٤٠٠ فرنك سويسري، في إطار الموارد غير المتصلة بالوظائف، مما يمثل نقصانا قدره ١ ٧٠٧ ٩٠٠ فرنك سويسري لتغطية الاحتياجات التشغيلية.

٣٨-١٣ وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٤ بمبلغ قدره ٨٢ ٦٣٢ ٠٠٠ فرنك سويسري، مما يعكس زيادة تبلغ نسبتها ٨,٧ في المائة خلال فترة السنتين السابقة.

المرفق الأول

مركز التجارة الدولية

الميكال التنظيمي وتوزيع الوظائف لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥



الاختصاصات: م م ع: موارد الميزانية العادية؛ م خ ع: الموارد الخارجة عن الميزانية؛ أ ع م: أمين عام مساعد؛
 خ ع: فئة الخدمات العامة.
 (أ) تمويل تحت بند دعم البرامج.

المرفق الثاني

موجز عن إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات غير المنفذة الصادرة عن هيئات الرقابة

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

مجلس مراجعي الحسابات

(A/67/5 (Vol. III) (الفصل الثاني))

أعدت تقنيات آلية تتيح تدفق إجراءات تعيين خبراء استشاريين وسيبدأ العمل بها بحلول نهاية عام ٢٠١٣. وسيجري بعد ذلك وضع وتطبيق نموذج إلكتروني لتقييم أداء الخبراء الاستشاريين وسيؤخذ به لإكمال مجموعة برمجيات إدارة أداء الخبراء الاستشاريين. ويؤكد مركز التجارة الدولية أيضا أن السياسات والإجراءات المتعلقة بتعيين الخبراء الاستشاريين تتواءم مع معايير الأمم المتحدة وتتسق مع السلطة المفوضة إلى المركز بشأن المسائل المتعلقة بالموارد البشرية.

اتخذت إجراءات متابعة إضافية فيما يتعلق بالحسابات المستحقة القبض مع مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويجري استعراض/متابعة الأرصدة غير المسددة منذ أمد بعيد، وفيما يتعلق بتلك التي يتعذر تحصيلها، سيقدم إلى المراقب المالي للأمم المتحدة طلب لشطب قيد البنود التي تتجاوز قيمتها ٢ ٥٠٠ دولار. وقد وافق كل من مدير مركز التجارة الدولية وشعبة دعم البرامج على شطب قيد بنود صغيرة لا تتجاوز تكلفتها ٢ ٥٠٠ دولار، وقد سويت الحسابات وفق ذلك.

البيانات التي زود بها مقر الأمم المتحدة مركز التجارة الدولية هي بيانات قامت إدارة الموارد البشرية التابعة للمركز بفحصها والتصديق على صحتها. ونحن على ثقة بأن البيانات التي أعيدت فيما بعد إلى مقر الأمم المتحدة هي بيانات صحيحة وأن نظام الرصد الداخلي الذي يطبقه المركز هو نظام مُحكَم.

يوصي المجلس مركز التجارة الدولية بأن يحتفظ بقاعدة بيانات مستكملة عن الخبراء الاستشاريين وأدائهم وأن يتقيد بالسياسات التي توصي بها الأمم المتحدة المقترحة بصدد تعيين الخبراء الاستشاريين (الفقرة ١٩).

يوصي المجلس المركز بما يلي: (أ) أن يتولى إدارة الحسابات المستحقة القبض من خلال المطالبة بصورة منتظمة بهذه الديون الكبيرة المستحقة وأن يسعى بانتظام حيثما كان ذلك ضروريا، للتوصل إلى اتفاق بشأن هذه الأرصدة الكبيرة؛ (ب) أن ينظر بنشاط في ضرورة اعتبار الأصول هالكة عندما يتعذر الحصول على أي تأكيد إيجابي بصحتها (الفقرة ٢١).

يوصي المجلس المركز بوضع إجراءات صارمة وموثقة لضبط الجودة ترمي إلى التحقق من سلامة البيانات المقدمة إلى خبراءها الاكثواريين بشأن الالتزامات المتعلقة بنهاية خدمة الموظفين (الفقرة ٢٦).

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

سيجري ذلك، في إطار الاستراتيجية العامة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بالتشاور مع مقر الأمم المتحدة.

تم تحديد تكاليف دعم البرامج لتغطية جميع التكاليف الإدارية، بما في ذلك تكاليف الموظفين المتصلة بتنفيذ/إدارة المشاريع. وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ٢٠١٣/٣٥، على معدل النسبة المئوية. ويجري حاليا تطبيق معدل خصم بنسبة ٨ في المائة لصالح استحقاقات منحة الإعادة إلى الوطن على جميع صناديق التعاون التقني. وسيستعرض المركز المبلغ المستحق، وينظر في زيادة المعدل ليشمّل تمويل الالتزامات المتعلقة بنهاية الخدمة.

يقوم المركز باستعراض وتحديث سجل المخاطر كل شهر بالتعاون مع الفريق المعني بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمانة العامة للأمم المتحدة. ويجري استعراض وتحديث تقارير تحليل الثغرات على أساس دوري حتى نهاية المشروع.

أُنجزت عام ٢٠١١ عمليات محاكاة للبيانات المالية التفصيلية. وأُرسلت البيانات والمذكرات إلى الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في المقر، بنيويورك، لاستعراضها والتعليق عليها وتنقيحها عند الاقتضاء. وتنفذ عملية المحاكاة ذاتها على البيانات المالية لعام ٢٠١٢.

يوصي المجلس المركز بأن يعمل على أن تكون عملياته المتعلقة بالكشف عن التزامات نهاية الخدمة متوائمة تماما مع المعيار المحاسبي ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (عبر سبل منها توفير المزيد من المعلومات في الإيضاحات الواردة في ملاحظاته عن الأثر الذي تتعرض له التزاماته المعلنة نتيجة التغيرات في أسعار الخصم) (الفقرة ٢٩).

يوصي المجلس بأن يستعرض المركز منهجية قيد تكاليف دعم البرامج وأن يكفل قيد كامل تكاليف الموظفين على حساب جميع المشاريع. وينبغي للمركز أن يستعرض المبلغ المستحق، وأن ينظر في زيادة المعدل ليشمّل تمويل الالتزامات المتعلقة بنهاية الخدمة (الفقرة ٣١).

يوصي المجلس بأن يقوم المركز باستمرار باستعراض المخاطر التي تواجهه وتحليل الثغرات في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتحديد الحلول البديلة للتخفيف من حدة مخاطر المسائل العالقة تحت إشراف إدارة المركز (الفقرة ٣٩).

يوصي المجلس بأن يقوم المركز بوضع مجموعة من البيانات المالية الأولية وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، على أن يتم مراجعتها داخليا باستخدام دليل مناسب للاسترشاد به في الكشف عن البيانات وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قبل المناقشة مع المجلس (الفقرة ٤٥).

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

حدد المركز فوائد مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في تقرير منفصل معنون "أرباح المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام" الذي قدم إلى فرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة عن طريق فريق المعايير المحاسبية الموجود في المقر، بنيويورك ويقوم بمتابعة تلك الفوائد. وسيواصل المركز تحديد هذه الفوائد ومتابعتها وإدارتها. ومن الجدير بالذكر أن ذلك هو هدف أطول أجلا من غيره. ويتشاور المركز مع الأمم المتحدة ويجذو حذوها في هذا المشروع. إن تقارير فوائد ومنافع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هي مشاريع متواصلة ويجري تحديثها باستمرار.

ستشارك الإدارة العليا في المركز في وضع خطط تحقيق الفوائد وستمسك بزمامها، بعد أن تُعدّ الأمم المتحدة الخطة الخاصة بها.

أشأ المركز بوابة إلكترونية جديدة للاطلاع على بيانات عن مؤشرات إنجازات المركز وما يتصل بذلك من بيانات عن نتائج التنمية. ويجري تنظيم البيانات على نحو يمكن من عزو التدابير الفعلية المتعلقة بمؤشرات الإنجاز إلى مشاريع وبلدان ينشط فيها المركز، ومنها البلدان التي تخطى بالأولوية. ويتيح ذلك إطلاعا مفتوحا وتاماً على بيانات نتائج المركز، بما في ذلك بيانات البلدان ذات الأولوية. وإضافة إلى ذلك، أولي اهتمام خاص بتقديم نتائج المركز الإنمائية في أقل البلدان نمواً، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وغيرها من البلدان ذات الأولوية بطريقة أكثر وضوحاً في البيان الذي يسهم به المركز في تقرير الأداء البرنامجي المؤقت المقدم عن فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

ويعتزم المركز أيضاً الاستفادة من وظيفة التقييم في تقييم الأداء المتصل بمؤشرات الإنجاز من خلال التقارير التجميعية المنشورة.

ويوصي المجلس المركز بأن يحدد بوضوح الأهداف المتوخاة والفوائد المرجوة من مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأن يضع منهجية لتتبع تحقيق الفوائد وإدارتها (الفقرة ٥٠).

يوصي المجلس بأن يقوم المركز بتعزيز برنامجه المتعلق بإدارة التغيير على نطاق المنظمة من أجل تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال تحديد كيفية قيام الإدارة العليا في كل وحدة من وحدات الأعمال بامتلاك زمام عملية تحقيق الفوائد المرجوة وقيادتها خلال تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وبعده (الفقرة ٥١).

يوصي المجلس بأن يقوم المركز بما يلي: (أ) أن يعمل، عند الإبلاغ عن مؤشرات المتعلقة بالإنجاز، على توفير التعليقات المصاحبة والبيانات التي توضح عدد الكيانات التي تبلغ عن إدخال تحسينات تحققت عن طريق المركز والتي يوجد مقرها في البلدان ذات الأولوية أو أقل البلدان نمواً؛ (ب) دمج مؤشرات المختارة المتعلقة بالأداء في التقارير التجميعية المنشورة عن التقييم الدوري المفصل للبرامج لتوفير رؤية أوضح إزاء وجود التحسينات ومدى إسهام المركز فيها وتأكيد ذلك؛ (الفقرة ٥٩).

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

سيواصل مركز التجارة الدولية مواصلة إعداد التقارير مع أصحاب المصلحة وغيرهم من وكالات تشجيع التجارة.

يوصي المجلس أيضاً بأن يتشاور المركز مركز التجارة الدولية مع أصحاب المصلحة وغيرهم من وكالات تشجيع التجارة لكفالة تنسيق إعداد التقارير، وكفالة إمكانية تحمل الأعباء التي تنطوي عليها متطلباتها الخاصة (الفقرة ٦٠).

يعد المركز في الوقت الراهن تقييماً نموذجياً لتكاليف تنفيذ النواتج المعيارية. وقد أُنجز مشروع تجريبي لتحديد تكاليف الوحدة في بعض أنشطة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة ووفر ما نسبته ١٦ في المائة من نفقات تلك المساعدة، الأمر الذي أنتج بيانات عن شتى تكاليف النواتج التي يجري مراعاتها في قرارات التخطيط للمستقبل. ومن المقرر أن يتواصل تطبيق هذا النهج المقرر لعام ٢٠١٤ وبعد صقل البيانات المحصلة من هذه الدراسة، من المتوقع استخدام النتائج في تيسير بدء تطبيق مشروع التخطيط لموارد المؤسسة (أوموجا) في المركز.

يكرر المجلس توصيته بإقامة صلة بين الإنجازات والموارد المخصصة، واستخدام البيانات المتعلقة بضعف الإنجاز للاسترشاد بها في عملية إعادة تخصيص الأموال (الفقرة ٦٥).

يوافق المركز على الاشتراك مع الفريق المعني بتنفيذ مشروع أوموجا للنظر في أجمع السبل لإدراج تكاليف مدخلات الموارد البشرية في المشاريع.

يوصي المجلس بأن يقوم المركز، بالاشتراك مع الفريق المعني بتنفيذ مشروع نظام التخطيط لموارد المؤسسة (أوموجا)، لضمان اعتماد نظام تسجيل وقت عمل الموارد البشرية (الفقرة ٦٦).

يعمل المركز حالياً على تحديد ونشر أفضل الممارسات في مجال إدارة المشاريع والبرامج. ويُرتقب أن تشكل هذه المرحلة الأولى أساساً للتقدم نحو اعتماد نظام إدارة معترف به. ويواصل المركز وضع معايير ومدونات لإدارة المشاريع باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من النهج الذي اتخذته إزاء تحسين الإدارة طوال دورة حياة المشروع والبرنامج برمتها.

يوصي المجلس بأن ينظر المركز في الانتقال إلى معيار أو نظام معترف به في إدارة المشاريع في غضون ثلاث سنوات (الفقرة ٧٣).

وضع المركز منهجية جديدة لتقييم الأثر يبدأ تطبيقها عام ٢٠١٣، وهي منهجية ستكمل أنشطة التقييم القائمة. ومن المقرر أن يتواصل التطبيق الكامل لهذا النهج لفترة السنتين المقبلة.

يوصي المجلس بوضع ترتيبات مناسبة كفيلة بتتبع نتائج المشروع من حيث تحقيق الآثار المستهدفة في المستفيدين، وليس مجرد إنجاز المشروع (الفقرة ٧٨).

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

يلتزم المركز بإقامة نظام يكفل المساءلة، حسب الأصول، للتحقق من مدى وجود تخطيط مفصل للمشروع خلال فترة بدء التنفيذ. ونفذ المركز ما يلي: (أ) نظم التدريب على مرحلة بدء تنفيذ المشروع؛ (ب) وضع تخطيطاً تفصيلياً للمشاريع؛ (ج) وأنشأ بوابة إلكترونية لمرحلة التصميم.

يوصي المجلس بأن يقوم المركز فوراً بإلزام القائمين على الاستعراضات التي يجريها الأقران والإدارة العليا على السواء بالسعي إلى الحصول على أدلة على إجراء تخطيط مفصل على الأقل في مراحل العمل الأولى بعد بدء المشروع (الفقرة ٨٠).

مجلس مراجعي الحسابات

(A/65/5 (Vol. III) و Corr.1)

تلاحظ الإدارة أن تناول الإجازات السنوية في إطار المعيار ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يعكس تناولها في إطار المعيار ١٩ من المعايير الدولية للمحاسبة، وقد قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية، بعد مراجعته مؤخراً للمعيار ١٩ من المعايير الدولية للمحاسبة، بتقديم توجيهات إضافية.

يوصي المجلس بأن ينظر المركز، بالتعاون مع الأمم المتحدة، في إجراء استعراض لسياسته المتبعة في تقييم الالتزامات المتعلقة بالإجازات لدى تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (الفقرة ٦٣).

يتوقف التعامل مع هذه التوصية على قرار يصدر من الجمعية العامة بشأن سياسة التمويل. وفور اتخاذ قرار، سيدعم المركز مقترحاً إلى الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية للنظر فيه والموافقة عليه. وسيُنظر المركز أيضاً، في ما يتعلق بعملياته الممولة من خارج الميزانية، في سياسة التمويل تتماشى مع تلك التي تتبعها الأمم المتحدة.

يكرر المجلس تأكيد توصيته السابقة بأن يضع المركز، بالتعاون مع الأمم المتحدة، خطة تمويل من أجل التزامات نهاية الخدمة للنظر فيها وإقرارها من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية (الفقرة ٦٧).

من بين الملامح الرئيسية للإطار الجديد الانتقال التدريجي من قياس النتائج إلى قياس الأثر. وإضافة إلى رصد النتائج، يتوخى المقترح الجديد الانتقال تدريجياً إلى استخلاص المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الدالة على الأثر الذي تحدثه الأنشطة التي يضطلع بها المركز في صادرات البلدان وأدائها من حيث النمو. ويعمل المركز على تحسين مؤشرات النتائج وأساليب قياس الأثر.

وافق المركز على توصية المجلس بتنقيح مؤشرات الإنجاز المتعلقة به والأهداف المرتبطة بها بهدف تحسين تقييم الأثر النوعي لمشاريعه (الفقرة ٧٦).

مكتب خدمات الرقابة الداخلية

مراجعة حسابات صندوق هولندا الاستثماري التابع لمركز التجارة الدولية، المرحلة الثانية من المشروع الثاني الممول من صندوق هولندا الاستثماري المعنونة "بناء القدرة التنافسية المستدامة للمصدرين في قطاع البن في أوغندا"

(AE2011/350/01)

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

بدأت أعمال فريق يتولى إدارة البرامج العمل بشكل كامل منذ عام ٢٠١١، حيث يضطلع الفريق بمسؤولية واضحة عن إدارة المشاريع بالنسبة لكل بلد، ويضم مدير برامج وموظف برامج للتنسيق والرصد على المستوى البرنامجي العام. وأدخلت تحسينات في ثلاثة مجالات، هي: (أ) التفاوض بشأن متابعة البرنامج الثالث لصندوق هولندا الاستثماري؛ (ب) في جوانب تخص البرنامج الثاني الممول من صندوق هولندا الاستثماري، بالإضافة إلى جوانب تتعلق بإدارة البرامج والمشاريع عموماً. وبتحديد أكثر، وقع المركز على البرنامج الثالث الممول من صندوق هولندا الاستثماري مع مركز تشجيع الاستيراد من البلدان النامية، في تموز/يوليه ٢٠١٣، مع إدخال تحسينات بالغة تشمل المجالات التي حددها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، من قبيل المرونة اللازمة لتوجيه التبرعات على مدى سنوات، وهيكل موضح متفق عليه مسبقاً لإدارة البرنامج الثالث الممول من صندوق هولندا الاستثماري، وهو هيكل لم يكن معمولاً به في بداية البرنامج الثاني الممول من صندوق هولندا الاستثماري.

ستقدم توجيهات عملية في ما يتعلق باختيار الشركاء، أي توفير قائمة مرجعية وآلية يتم بموجبها تقييم أداء الشركاء وتبادل المعلومات عنه على الصعيد الداخلي، إضافة إلى معايير اختيار الشركاء التي تضعها الجهة المانحة.

زار فريق البرنامج الثاني الممول من صندوق هولندا الاستثماري المدير القطري للأمم المتحدة بهدف تبادل المعلومات عن محتوى المشروع الذي يدعمه المركز في أوغندا وعن التقدم المحرز فيه، واستكشاف سبل يمكن من خلالها إدراج عمل المركز في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت مشاورات بشأن الكيفية التي يمكن بها الربط على أفضل وجه فيما بين عمل المركز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوغندا؛ والسعي لإدراج مبادرات المركز في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوغندا بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

يوصي مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يعزز المركز إدارة البرامج والإشراف عليها لضمان أن يكون قادراً على تنفيذ البرامج في الوقت المناسب لتفادي تقلص التمويل المتاح نتيجة للقيود التي تفرضها الجهات المانحة على تمويل برامج ومشاريعه المقبلة (التوصية ١).

يوصي المكتب بأن يصوغ المركز إجراء على صعيد المركز من أجل تقييم شركائه المنفذين واختيارهم وتقييم أدائهم، بما في ذلك إنشاء آلية لتبادل المعلومات عن أداء الشركاء داخل المركز (التوصية ٢).

يوصي المكتب بأن يكفل المركز أن يكون عمله مدرجاً في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل أوغندا، حتى يفي بتعهداته إزاء مبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة" ويعزز نطاق التعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة (التوصية ٣).

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

يوصي المكتب بأن يقوم المركز بمواءمة مبادئه التوجيهية الداخلية المتعلقة بإدارة الخبراء الاستشاريين مع التعليمات الإدارية للأمم المتحدة بشأن الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين (ST/AI/1999/7) لكفالة المنافسة (التوصية ٩).

ولهذه التوصية صلة بالتوصية الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات (A/67/5 (vol. II)، الفقرة ١٩، مشار إليها أعلاه). وفي هذا الصدد، يجري العمل بقاعدة بيانات عن الخبراء الاستشاريين. وتشكل قائمة تضم أكثر من ٦٠٠ ٢ خبير استشاري المصدر الوحيد المتاح أمام المركز بخصوص فئة الخبراء الاستشاريين. ولقد بدأ العمل بنظام آلي لتطبيق إجراءات التوظيف يقتضي أن يؤكد المدير المكلف بالتعيين، وفقا للتعليمات الإدارية الصادرة عن الأمم المتحدة، أن اختيار الخبراء الاستشاريين قد تم على أساس عملية توظيف تنافسية.

المرفق الثالث

النواتج التي أُدرجت في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ولن تُنفذ في فترة ٢٠١٤-٢٠١٥

الفقرة	الناتج	الكمية	سبب توقف التنفيذ
٤٠-١٣ (ب) '١'	دليل التمثيل التجاري الخارجي	١	حدوث تغير في حاجات بيئة المعلومات التجارية التي يعمل فيها المستعملون. وبناء على ذلك، ستُدراج المعلومات المتعلقة بالتمثيل التجاري الخارجي في منشورات أخرى وفي غيرها من الأنشطة الفنية ذات الصلة بتعزيز مؤسسات الدعم التجاري.
٤٠-١٣ (ب) '١'	التقرير العالمي للتأهيل التجاري	١	هذا المنشور صادر عن مؤسسة شريكة يسهم المركز في إعدادها غير أنه لا يُشار إلى أن المركز مشارك في نشره. وبناء على ذلك، سيعاد تصنيف هذا الناتج على أنه مادة ضمن المواد المتنوعة.
٤٠-١٣ (ب) '١'	التحكيم والسبل البديلة لحل المنازعات: كيفية تسوية المنازعات التجارية الدولية (طبعة منقحة)	١	حدوث تغير في حاجات بيئة المعلومات التجارية التي يعمل فيها المستعملون. وبناء على ذلك، سيتحول المركز من الاهتمام بالقانون التجاري إلى التركيز على مجالات اهتمام أخرى.
٤٠-١٣ (ب) '١'	إجراء البحوث عن السوق على شبكة الإنترنت (طبعة منقحة)	١	حدوث تغير في حاجات بيئة المعلومات التجارية التي يعمل فيها المستعملون. وبناء على ذلك، سيعُدّل هذا الناتج بحيث يجري تنفيذ أنشطة فنية ذات أهداف محددة بصورة أدقّ، منها قواعد للبيانات وغيرها من الموارد المتاحة على شبكة الإنترنت.
٤٠-١٣ (ب) '١'	الدليل العالمي لمنظمات ترويج التجارة وغيرها من مؤسسات الدعم التجاري (طبعة منقحة)	١	حدوث تغير في حاجات بيئة المعلومات التجارية التي يعمل فيها المستعملون. وبناء على ذلك، سيعاد تصنيف هذا الناتج على أنه من المواد التقنية حتى يُشار بشكل أفضل إلى طريقة تقديم المعلومات إلى المستعملين النهائيين.
٤٠-١٣ (ب) '١'	الدليل العالمي لرابطات المستوردين (طبعة منقحة)	١	حدوث تغير في حاجات بيئة المعلومات التجارية التي يعمل فيها المستعملون. وبناء على ذلك، سيعاد تصنيف هذا الناتج على أنه من المواد التقنية حتى يُشار بشكل أفضل إلى طريقة تقديم المعلومات إلى المستعملين النهائيين.
٤٠-١٣ (ب) '١'	فرض ضرائب على سلع الخدمات الصحية - أهمية الإيرادات الجمركية والضريبية المتأتبة من السلع الأساسية المستعملة في مكافحة الملاريا في بلدان نموذجية مختارة - ٢٠١٢	١	حدوث تغير في حاجات بيئة المعلومات التجارية التي يعمل فيها المستعملون. وبناء على ذلك، سيتحول المركز من الاهتمام بالمسائل المرتبطة بالصحة إلى التركيز على مجالات اهتمام أخرى.

الفقرة	النتائج	الكمية	سبب توقف التنفيذ
٤٠-١٣ (ب) '١'	محاكاة الحالة الراهنة للمفاوضات التي تجري بشأن إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق، والدعم المحلي، وإعانات التصدير، وتجارة الخدمات، وتيسير التجارة، ٢٠١٢	١	سيجري تعويض هذا التغيير بسلسلة جديدة عن المواضيع الراهنة في التجارة الدولية، وستكون هناك مرونة أكبر في استجابة السلسلة لمواضيع من قبيل إمكانية الوصول إلى الأسواق.
٤٠-١٣ (ب) '١'	أثر تحرير التجارة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في إطار التحرير المتعدد الأطراف المتفق عليه في الدوحة، ٢٠١٢	١	سيجري تعويض هذا التغيير بسلسلة جديدة عن المواضيع الراهنة في التجارة الدولية، وستكون هناك مرونة أكبر في استجابة السلسلة لمواضيع من قبيل تحرير التجارة، والتجارة فيما بين بلدان الجنوب.
٤٠-١٣ (ب) '١'	تسخير وسائط التواصل الاجتماعي لصالح زيادة الصادرات: من منظور المؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم.	١	حدوث تغير في حاجات بيئة المعلومات التجارية التي يعمل فيها المستعملون. وبناء على ذلك، سيُعدّل هذا الناتج بحيث يجري تنفيذ أنشطة فنية ذات أهداف محددة بصورة أدق، منها أدلة وصفائح وقائع بمواصفات محددة.
٤٠-١٣ (ب) '١'	حلول متحركة لمسائل الأعمال التجارية من أجل سلاسل الإمداد التي تحركها الصادرات.	١	حدوث تغير في حاجات بيئة المعلومات التجارية التي يعمل فيها المستعملون. وبناء على ذلك، سيُعدّل هذا الناتج بحيث يجري تنفيذ أنشطة فنية ذات أهداف محددة بصورة أدق، منها أدلة وصفائح وقائع بمواصفات محددة.
٤٠-١٣ (ب) '١'	منهجية لاستحداث الأعمال التجارية	١	حدوث تغير في حاجات بيئة المعلومات التجارية التي يعمل فيها المستعملون. وبناء على ذلك، سيُعدّل هذا الناتج بحيث يجري تنفيذ أنشطة فنية ذات أهداف محددة بصورة أدق، منها أدلة وصفائح وقائع بمواصفات محددة.
٤٠-١٣ (ب) '١'	منهجية وبرنامج تدريبي لمثلي التجارة الخارجية.	١	حدوث تغير في حاجات بيئة المعلومات التجارية التي يعمل فيها المستعملون. وبناء على ذلك، ستُدراج المعلومات المتعلقة بمثلي التجارة الخارجية في منشورات أخرى وفي غيرها من الأنشطة الفنية ذات الصلة بتعزيز مؤسسات الدعم التجاري.
٤٠-١٣ (ب) '٦'	منتجات قائمة على التنوع البيولوجي	١	حدوث تغير في حاجات بيئة المعلومات التجارية التي يعمل فيها المستعملون. وبناء على ذلك، ستُقدم معلومات عن التنوع البيولوجي عن طريق سلسلة جديدة من المنشورات عن التجارة والبيئة.
٤٠-١٣ (ب) '٦'	تغير المناخ والتجارة	١	حدوث تغير في حاجات بيئة المعلومات التجارية التي يعمل فيها المستعملون. وبناء على ذلك، ستُقدم معلومات عن تغير المناخ والتجارة عن طريق سلسلة جديدة من المنشورات عن التجارة والبيئة.
٤٠-١٣ (ب) '٦'	المنتجات العضوية	١	حدوث تغير في حاجات بيئة المعلومات التجارية التي يعمل فيها المستعملون. وبناء على ذلك، ستُقدم معلومات عن المنتجات العضوية والتجارة عن طريق سلسلة جديدة من المنشورات عن التجارة والبيئة.

الفقرة	النتائج	الكمية	سبب توقف التنفيذ
٤٠-١٣ (ب) '٦'	استحداث نواتج عن توابل	١	حدوث تغير في حاجات بيئة المعلومات التجارية التي يعمل فيها المستعملون. وبناء على ذلك، سيتحول المركز من الاهتمام بالمعلومات السوقية عن التوابل إلى التركيز على مجالات اهتمام أخرى.
٤٠-١٣ (ب) '٣'	النشرة الإخبارية التي تصدر عن مكتب المركز في أفريقيا	٤	سُتقدم المعلومات إلى أصحاب المصلحة المعنيين عن طريق أنشطة فنية أخرى بمواصفات أكثر تحديداً، منها نشرات إخبارية وصفائح وقائع ذات أهداف محددة تتعلق بمناطق ومشاريع بعينها.
٤٠-١٣ (ب) '٣'	”دراسة أسواق التصدير وتحليلها - دليل للمصدرين الجدد“	١	حدوث تغير في حاجات بيئة المعلومات التجارية التي يعمل فيها المستعملون. وبناء على ذلك، سيعُدّل هذا الناتج بحيث يجري تنفيذ أنشطة فنية ذات أهداف محددة بصورة أدقّ، منها أدلة وصفائح وقائع بمواصفات محددة.
٤٠-١٣ (ب) '٣'	مراجع شهرية مختارة	١٢	حدوث تغير في حاجات بيئة المعلومات التجارية التي يعمل فيها المستعملون. وبناء على ذلك، سيعاد تصنيف هذا الناتج على أنه من المواد التقنية حتى يُشار بشكل أفضل إلى طريقة تقديم المعلومات إلى المستعملين النهائيين.
المجموع			٣٤